

لا يتحقق بها وجود ولا وجود ولا يجوز اضافة ظاهرها خلاف ما
 اذا اوضح شهود الشرط والعلة ثم رجع شهود الشرط وصدق بانهم
 يقتضون عند بعض المتأخرين لان الشرط صانع كلافه العلة عند
 تقدير اضافة حكم اليها لتعلق الوجود به وبنوب العنق منهم
 وعند رجع شهود الاحصان اذا رجعوا وصدق ضموا ودية المعلوم
 وظواهر ان الاحصان علة فلا يصح للملازمة وليس سلفا المعلوم
 عند البعض فلا يجوز اضافة حكم اليه ايضا لان شهود الشرط ايضا
 لا يقتضون عند صلاح العلة للاضافة ومنها شهود العلة وهي ان
 صانعة للاضافة فلم يبق للشرط اعتبار اذ لا اعتبار للملحق عند
 امكان الحكم بالاصل ولما لا يضاف الحكم الى شهود الشرط اذا
 رجع شهود الشرط والى على الضمان على شهود العلة خاصة لان
 التعليل شهود العلة باعتبار ان الترتيب لما شهد ووقف الفاعل
 بشهادته ثم ثبت التعليل اتصال بالجملة لوجود الشرط تشبه
 سببهم شهود العلة اما اذا رجع شهود الشرط فاصفة قال
 الامة لا ضمان عليهم يسا على شهود الاحصان اذا رجعوا فاصفة
 وقال فيهم السلام يجب عليهم الضمان لما ذكرناه في تعديل بعض المتأخرين
 على ان هذا الشرط وهو الاحصان يستحيل اضافة ظاهرا لان ظاهرا
 مذكورة والاحصان ضمان جديد وسبب اضافة العنق في الشرط
 ان الضمان لطيف تضارضا فانما الظاهر انما هو كالجواب **فمستحب**
 في بيان الاحصان في فرع على بيان المحل وما يتعلق بها في بيان الاحصان
 ان الخطاب لا يثبت في غير احوال العنق سبب لانتفاء الاحصان

الهيئة للخطاب او للخطاب لا يغير بدونه وخطاب من لا يغير فيجب
 كذا في بعض النسخ والله اعلم سلفا واما ما من ضمير بفتح
 ما يغير عنده الكبير وقاتل المشركين لا يخرج للعنق اصلا فيصير للمعقول
 له في معرفة حسن التمشية وفيها ولا في احوال سبب في معرفة دون
 التبع واذ افاض السمع فالعبرة دون العنق وهو قول اصحاب
 المشايخ في حق البغوايمان في غافل لعدم ورود الشرع به وعدم
 اعتبار عقله وقاتل المشركين انه اي العنق علة موجبة لما يستحسنه
 على سبيل انقطع مثل معرفة الهيئة الصانع كرمية لما استعمل في
 العنق الشرعية لان العنق الشرعية اما اذ لم يثبت موجبة لانها
 كليات العنق العقلية فانها موجبة بنفسها وبغير قباله الشرع و
 التبع بل في سببها بل ليل الشرع بالايديك العنق فان كانت
 اتفق اهل القبلة على ان الشرع ما لا يدرك العنق كان ذلك
 ومغادير الزلازل وجزيرة فاست اراد واجه ما لا يدرك العنق
 كحقيقة في نفسه كاستدراكه نوع استحقاقه لربوبية الله تعالى في
 الاضطر بالانكساف والاجرة ومثالي ان يكون التبع والمغادير واهلها
 ارادة الله تعالى لان كلاهما مما يستغنى العنق وما ذكره من الاشارة
 ليست لذلك اذ يدرك العنق جوارحهم ما من غير استحقاقه لربوبية
 ان يكون وجهه فتمت ما يدرى العنق مستكولة ذلك بقصده
 اهل بهم علم فانه قال لا يبدى اذ اراك وقومك في ضلال بيدي
 وكان هذا القول فقال النوري فانه قال اراك وقومك اوصى اليه
 ولهم يكن العنق حجة بنفسه وكان احد تورم ما كان في ضلال

الهيئة